



العالم القروي تقدمت به الأغلبية. الكلمة لأحد مقدمي السؤال، السيد النائب المحترم السيد عادل السباعي، تفضل. عفوا، نقطة نظام السيد الرئيس السيد أحمد الزايدي المحترم.

النائب السيد أحمد الزايدي رئيس الفريق الاشتراكي)

نقطة نظام):

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الرئيس، أتدخل في نقطة نظام باسم فرق المعارضة وأيضاً باسم المجموعة النيابية للحزب العمالي، لأوضح وجهة نظرنا في ما يتعلق بعدم المشاركة في هذه الجلسة،

السيد رئيس الحكومة المحترم، تحفظنا من أشغال هذه الجلسة ليس جديداً، الجديد هو قرارنا بعدم المشاركة فيها، نتذكرون السيد رئيس الحكومة، بأننا في أول جلسة وإذا لم تخنني الذاكرة، كان في 2012/04/15 تقدمنا بمجموعة من التحفظات تتعلق بموضوع هذه الجلسة، تتعلق بمحاورها، تتعلق بمنظورها العام، وتتعلق بشكل عام كذلك في شكلياتها التقنية. تحفظاتنا واجهتها الأغلبية بعدم الاهتمام وكان موقفنا واضحاً، هذا مكسب دستوري، هذا مكسب تعزز به بلادنا فلا يمكن الوقوف ضده. لذلك ورغم كوننا كنا غير منصفين في هذه العملية، شاركنا في هذه الجلسة على أمل أن يتم الإصلاح في ما بعد. وعلى حد علمنا، حاول رئيس مجلس النواب من جانبه تقليص الهوة ولكنه لم يتوفق واستمرت العملية، وفي كل جلسة كنا نقوم بعملية احتجاج حتى أصبح مشمئزاً لدرجة أن احتجاجاتنا كانت تترك على الهامش.

محضر الجلسة المائة

التاريخ : الجمعة 31 ماي 2013 الموافق ل 20 رجب 1434.

الرئاسة : السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب.

التوقيت : ثمانية وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين زوالاً.

جدول الأعمال : الجلسة المخصصة للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة إلى السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

على بركة الله، أرجو من السيدات والسادة النواب أن يلتحقوا بمقاعدهم، سننطلق الآن إن شاء الله.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقاً لمقتضيات الفصل 100 من الدستور والمواد 157 و160 من النظام الداخلي لمجلس النواب، يعقد المجلس الجلسة المخصصة للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة إلى رئيس الحكومة، ويتضمن جدول الأعمال سؤال يتعلق بالآثار المباشرة والغير مباشرة لقرار وقف تنفيذ 15 مليار درهم من نفقات الاستثمار العمومي برسم سنة 2013 وخاصة على



الإجابة، فأصبحنا مغيبين بفعل هذه التقنية لدرجة أنه أصبح من المستحيل متابعة هاد الموضوع.

السيد رئيس الحكومة،

تذكرون بأنه خلال الأسبوع الأخير وعندما أجلت هذه الجلسة ليوم الأربعاء الأخير، كان هناك موضوع مطروح وهو الغابات، هذا دليل على فيما يتعلق بالاختيار ديال الموضوعات. البلاد كلها كتغلي هناك مشاكل اقتصادية، هناك مشاكل اجتماعية، هناك أزمة حكومية، ونحن نبرمج موضوعا حول الغابات. قلنا بأن هذه الأشياء لا يمكن أن نستمر فيها.

اليوم السيد رئيس الحكومة، نؤكد لكم بأننا نرغب في الحوار لا نتهرب من الحوار. من البؤس أن يقال لنا بأننا نتهرب من الاستماع أو مواجهة السيد رئيس الحكومة، بل العكس والسيد عبد الإله بن كيران عندما يتحدث نحن نستمتع له بإمعان، عندما يكون موضوعيا في نقاشه. لذلك نحن نريد أن نحاوركم، لكن الطريقة، الأسلوب، الإطار الذي وضعنا فيه لا يجعلنا نستمر في مثل هذا، لأن فيه إهمال، لأنه فيه تعدي على حقوق المعارضة. تظهر المعارضة في الختام السيد رئيس الحكومة بأنها لا تقوم بواجبها، بأنها ضعيفة لأن ما عندهاش الوقت باش كتكلم.

فيما يتعلق السيد رئيس الحكومة بهذه الجلسة، في الكنه دياها، هناك مجالات أخرى لتصريف الخطاب السياسي، هناك مجالات أخرى لتصفية الحسابات، هنا بغيناكم تساعدونا باش تكون هذه الجلسة جلسة البرلمان تكون جلسة للنقاش الحقيقي حول القضايا التي تهم الشعب المغربي، لذلك نحن نأسف ونقولها بمرارة الأسف، لم نكن نريد أن نتخذ هذا القرار ولكن أرغما عليه من طرف أغليبتكم التي باركتها الحكومة، لذلك نعتذر ونسحب من هذه الجلسة وشكرا.

اليوم السيد رئيس الحكومة، يصح ما تنبأنا له، هذه الجلسة التي نقول بأننا نعتبرها مكسبا دستوريا للنقاش الديمقراطي ووكنا نأمل أن تتحول إلى نقاش ديمقراطي حقيقي حول القضايا التي تهم الشعب المغربي، فإذا بها وبالشكل الذي وزعت به وبالطريقة التي تم إخراجها تحولت إلى جلسة يجيب فيها السيد رئيس الحكومة عن جزء هام من الأسئلة بطبيعة الحال ولكن الأجزاء الأخرى تتحول إلى إما تناز باللقاب أو تصفية حسابات أو أشياء من هذا القبيل.

السيد رئيس الحكومة، كنا نتمنى بأن تتدخلوا بصفتكم رئيسا للأغلبية ليس التدخل في أشغال البرلمان، فهناك فصل السلط نعرفه جميعا، ولكن التدخل من أجل حماية الدستور، الدستور الذي أعطى للمعارضة في فصله العاشر حقوقا متميزة انححت في عملية مثل هاته فلا نجد لها أثرا.

السيد رئيس الحكومة، قلنا في ما يتعلق بالأسئلة أو بكنه الموضوع، حتى أشرح بكنه الموضوع، بأن المسألة تتعلق بمراقبة دستورية، فإذا بها الأغلبية تبعد في خلق سؤالين محوريين. غانخطوا سؤال ديال الأغلبية وكنخطوا قبلته سؤال ديال المعارضة، هذا كيقول هناك مدن الصفيح والآخر يقول هناك ازدهار في البناء وهكذا ثم.

في ما يتعلق بالتوقيت السيد رئيس الحكومة، التوقيت ما نبغوش يتخترل موقفنا في التوقيت، التوقيت حقيقة أساسي لأنه كيبر على واحد الاحترام للآخر، ولكن ماشي هو المهم. فلنأخذ مثلا ساعة زمنية السيد رئيس الحكومة المحترم، ساعة زمنية كتعطى للأغلبية 30 دقيقة، كتعطى لرئيس الحكومة 30 دقيقة زائد واحد 10 دقائق ما كاينة حتى في شي ممارسة، ومجموع فرق الأغلبية تقسم فيما بينها 30 دقيقة أي سبعة دقائق يكون فيها النقاش، يكون فيها طرح السؤال، يكون فيها



السيد الرئيس:

شكرا الكلمة للسيد الرئيس عبد الله بووانو نقطة نظام.

النائب السيد عبد الله بووانو (نقطة نظام):

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

في ثلاث جمل السيد الرئيس، احنا ما كناش باغيين نتكلموا. كنا سندع لكم مجال بصفتكم رئيس لمجلس النواب، أغلبية ومعارضة لتوضيح الأمور، لكن ملي تجبذات الأغلبية أريد أن أوضح. الفصل 1 من الدستور يتكلم عن التوازن بين السلط، الفصل 68 يتكلم عن التمثيل النسبي، تجاوزنا كل هاته الأمور، إيماننا منا بأن حكومة قوية تقابلها معارضة قوية. لكن للأسف الشديد، احنا حينما تنازلنا من حيث التوقيت، من حيث الزمن، من حيث المواضيع، للأسف الشديد اليوم ونحن في اللحظات الأخيرة ديال إخراج نظام داخلي، نبتز، نقول لن نرد على هذا الابتزاز وتطبيق الدستور فوق الجميع. الجملة الثالثة السيد الرئيس، هو أننا كنا ولا زلنا وسنبقى نشغل في إطار الدستور، وفي إطار انسجام، كل ما توفرت الظروف ديال هاد الانسجام سنشتغل وإلا فالدستور فوقنا جميعا وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، إذن حضرات السيدات والسادة، إذا سمحتم ننتقل في معالجة باقي جدول الأعمال، وأعطي الكلمة لطرح السؤال، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد عادل السباعي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أرشف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أقدمت الحكومة كما هو معلوم على اتخاذ قرار بوقف تنفيذ 15 مليار درهم من نفقات الاستثمار العمومي برسم سنة 2013، مبررها في ذلك ضبط توازن المالية العمومية وتسريع إنجاز الاعتمادات المرحلة وضمان تنفيذها.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن توقعات نفقات الاستثمار بنيت على أساس ميزانية الاستثمار المتوقعة في قانون المالية لسنة 2013 واعتبارا للوضعية الاقتصادية التي تعرفها بلادنا، نسائلكم السيد رئيس الحكومة، عن مدى تأثير وقف تنفيذ 15 مليار درهم من ميزانية الاستثمار على التنمية بصفة عامة وعلى تنمية العالم القروي بصفة خاصة؟ وما مدى تأثير هذا القرار على التزامات الحكومة وعلى تعهداتها وعلى المقاولات، خاصة بالنسبة للمناطق التي تشكو خصاصا في تجهيزاتها الأساسية وخصوصا العالم القروي؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم عادل السباعي، الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة للإجابة عن السؤال.

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،



على استقرارها، وإذا فاقت النفقات الموارد يتم اللجوء إلى الاقتراض داخليا أو خارجيا. وفي حالة تفاقم الديون وعجز الدولة عن تسديدها، فإنها تسقط تحت إملاءات المؤسسات المالية الدولية وشروطها لاستعادة توازنها.

وبالأرقام، فإن الدولة خصصت مبلغ 59 مليار درهم برسم نفقات الميزانية العامة سنة 2013. أما مجموع اعتمادات الاستثمار العمومي بمختلف مكوناته أي باحتساب استثمارات المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، فقد بلغت 180 مليار درهم ويتم إعداد الميزانية العامة وتقدير مختلف مكوناتها كل سنة بناء على مجموعة من الفرضيات أي التوقعات، تتعلق أساسا بنسبة عجز الميزانية التي قدرناها في 4.8 في المائة من الناتج الداخلي الخام ونسبة النمو 4.5 في المائة، ومتوسط سعر صرف الدولار 8.5 درهم، وسعر البترول 105 دولار للبرميل. هذه كلها توقعات كبنينا عليها الميزانية ديالنا، إلا زادت ولا نقصات كتأثر فيها، وكل تغيير معتبر في إحدى هذه الفرضيات يؤثر على بنية الميزانية. والموارد المنصوص عليها في قانون المالية هي كذلك توقعات لما سيتم تحصيله من الأموال خلال السنة المالية، فيما النفقات تعتبر حدا أقصى لا يمكن تجاوزه. وعجز الميزانية يحتسب على أساس الفارق بين الموارد المحصلة فعلا والنفقات المؤداة فعلا، لا على أساس الاعتمادات المبرمجة. وبالنسبة لنفقات الاستثمار، يتم صرفها بتزامن مع تقدم إنجاز المشاريع الاستثمارية، وقد يحصل ألا يستكمل مشروع ما في نفس السنة، فيتم تحويل الاعتمادات المخصصة له إلى السنة الموالية وهو ما يسمى باعتمادات الاستثمار المرحل.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بداية، أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين، لطرحهم هذا السؤال الذي يثير جانبا مهما من تدير المالية العمومية ويشكل مناسبة للتواصل مع عموم المواطنين عبر مجلسكم الموقر حول دواعي وآثار القرار الذي اتخذته الحكومة والقاضي بوقف تنفيذ 15 مليار درهم من ميزانية الاستثمار.

واسمحوا لي بأن أذكر بالمفاهيم الأساسية التي تعرفونها ربما جيدا لتقريب عموم المواطنين الذين يتابعون هذه الجلسة الدستورية من هذا الموضوع الذي يمس في العمق مختلف السياسات العامة، وبالتالي المعيش اليومي للمواطن. نحن نؤمن بأن أمر الشأن العام لا يخص النخبة فقط بل يجب أن يدخل فيه جميع المواطنين، لأنهم جميعا يعني تكون له آثار عليهم.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

كما تعلمون، فإن الميزانية العامة للدولة تتكون من قسمين: الموارد والنفقات، وتتكون الموارد أساسا من مداخيل الضرائب والرسوم بالإضافة إلى عائدات المؤسسات العمومية والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة وعائدات أملاكها وموارد أخرى. ولكن بالمغرب كما لا يخفى عليكم، الضرائب هي المصدر الأساسي للميزانية، بحيث يكون فيها ما يقرب ما بين 98 في المائة.

أما النفقات فتتقسم إلى شقين: نفقات التسيير التي تخصص أساسا لأداء أجور الموظفين والمعدات وخدمة الدين العمومي من جهة، ونفقات الاستثمار من جهة أخرى، وتخصص أساسا لإنجاز البنيات التحتية من طرق وسدود ومدارس ومستشفيات وغيرها. والميزانية العامة للدولة لا تشمل ميزانيات الجماعات المحلية وميزانيات المؤسسات العمومية، هذه كيكون عندها ميزانيات بوحدها، والدولة مثل الأسرة ملزمة بالعمل على تحقيق التوازن بين المداخيل والنفقات للحفاظ



الدرهم. وحيث إن الحكومة تعهدت في برنامجها باستعادة التحكم في التوازنات المالية، هذا واحد القرار استراتيجي وغامشيو فيه مهما كلفنا. وحيث إن الحكومة تعهدت في برنامجها باستعادة التحكم في التوازنات المالية الكبرى ودعم النمو والتشغيل، فقد التزمت بتقليص العجز تدريجيا للوصول إلى هدف 3 في المائة بحلول 2016 إن شاء الله، وعلى هذا الأساس تم تحديد نسبة العجز ل سنة 2013 في 4.8 في المائة.

ومن جهة أخرى، فإن التزايد المهم الذي عرفته الاستثمارات العمومية خلال السنوات الأخيرة أدى إلى تزايد حجم الاعتمادات المرحلة ومعه صعوبة توقع نسبة إنجاز النفقات المرتبطة بها خلال السنة المالية، إذ انتقل حجمها ما بين 2008 و 2013 من 11 إلى 21 مليار درهم، وقد عرف الربع الأول لسنة 2013 معطين جديدين أساسيين: الأول هو تسريع وثيرة النفقات والثاني تناقص الموارد، وعلى سبيل المثال: ارتفع حجم النفقات المؤداة فعليا برسم الاستثمارات ب 4 بالمليار ديار الدرهم، بمعنى هاد العام في 3 أشهر الأولى صرفنا 4 مليار ديار الدرهم زيادة على 3 أشهر الأولى ديار 2012. وعلى سبيل المثال: ارتفع حجم النفقات المؤداة فعليا برسم الاستثمارات ب 4 مليار ديار الدرهم في حين تراجع موارد الضريبة على الشركات ب 3.3 مليار ديار الدرهم. وعلى ضوء هذه المعطيات وكذا تطورات الظرفية الاقتصادية الدولية، فإن العجز سيصل إلا ما درنا والو إلى 8 في المائة إذا لم يتخذ أي إجراء 8 في المائة من 900 مليار ديار الدرهم تقريبا، وعندهم هم واحد الخط أحمر ديار 6 في المائة لا تجاوزته كيداوا ينظروا لك بطريقة مختلفة. لذلك، كان لا بد من اتخاذ إجراءات استعجالية للتحكم في النفقات، زيادة على التدابير التي تم اتخاذها بمناسبة إعداد قانون المالية، والتي

لماذا تم اتخاذ إجراء وقف 15 مليار درهم من نفقات الاستثمار؟ في البداية، لا بد أن نشير إلى أن هذا القرار لا يشكل إجراء غير مسبوق، إذ أن الحكومات السابقة كانت تلجأ عند الضرورة إلى إجراءات إدارية تؤدي إلى نفس الغاية، التأخير أو وقف تنفيذ بعض نفقات الاستثمار باتفاق داخل الحكومة دون الحاجة إلى مسطرة محددة. وكان يمكن اتباع نفس النهج لو أردنا، غير أن حرصنا على تكريس الشفافية في تدبير المالية العمومية جعلنا نسلك طريقة اتخاذ القرار بمرسوم حتى تكون المؤسسة التشريعية والمواطن والمقاولة على علم بهذا الإجراء وبأسباب والظروف التي أدت إليه، لأن احنا ما كنعشموش نقولوا للناس أش كنديروا، يقينا منا بأن الحكامة الجيدة والديمقراطية تتأسس على الشفافية والثقة والمصادقية. لذلك أقدمت الحكومة على تفعيل أحكام المادة 45 من القانون التنظيمي لقانون المالية، التي تنص على أنه : يجوز للحكومة أثناء السنة المالية وقف تنفيذ بعض نفقات الاستثمار إذا استلزم ذلك الظروف الاقتصادية والمالية، ويتم إخبار اللجن المختصة في البرلمان وهذا ما فعلناه، وبذلك فهو إجراء مؤسس قانونينا.

أما بخصوص دواعي اتخاذ هذا القرار، فقد أملتته ضرورة ضبط توازن المالية العمومية التي عرفت وضعيتها تدهورا خلال السنوات الأخيرة بفعل تزامن عدة عوامل، منها الأزمة الاقتصادية العالمية والسياسات المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة منذ 2008 لمواجهة عن طريق دعم الطلب الداخلي. ونتيجة لتضافر هذه العوامل أهيئا 2011 بعجز 6.1 في المائة، في الوقت الذي توقعته الحكومة السابقة هذا العجز في 3.5 في المائة، وسنة 2012 ازداد هذا العجز ليصل إلى 7.1 في المائة من الناتج الداخلي الخام وهو حوالي 900 مليار ديار الدرهم. إذن 7.1 في المائة من 900 مليار ديار



المؤسسات العمومية. في حين، في 3 أشهر الأولى ديال 2012 كنا بالله حققنا 13 في المائة.

وفيما يخص تأثير هذا الإجراء على المقاول الوطنية، فإن تسارع وثيرة تنفيذ النفقات العمومية المشار إليها سابقا، وازن إلى حد كبير مفعول قرار ووقف تنفيذ 15 مليار درهم برسم اعتمادات الاستثمار. كما أن الحكومة تتخذ التدابير اللازمة للوفاء بالتزاماتها وتعهدها في هذا الشأن من خلال التسديد المنتظم بالمستحقات المترتبة عليها.

السيد الرئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

فيما يخص العالم القروي، لا بد من الإشارة إلى أن الاقتصاد القروي عرف تحسنا ملحوظا خلال هذه السنة مقارنة مع السنة الماضية، بفضل الله وجوده المحاصيل التي ستمكن من تحسين الدخل الفردي للفلاحين وارتفاع القيمة المضافة لهذا القطاع على مستوى الناتج الداخلي الخام، وذلك بسبب أمطار الخير التي أنعم الله على بلادنا فله الحمد وله الشكر.

أما على مستوى إنجاز الاستثمار العمومي بالمناطق القروية، فإنها ترى هذا القرار سيكون محدودا جدا لاعتبارات منها كالتالي أشرنا إليها آنفا، من حيث كون القرار لا يهم الجماعات المحلية والمنشآت العمومية.

وفيما يخص اعتمادات الاستثمار المدرجة بالميزانية العامة والمخصصة للعالم القروي فإن وضعيتها كالتالي: في قطاع الصحة يعني في البادية على سبيل المثال، فإن حصة الاعتمادات المتعلقة بالعالم القروي التي تم توقيفها تمثل أقل من 10 في المائة من أصل 648 مليون درهم 10 في المائة ديالها حوالي 65 مليون درهم هي اللي ماغادي تصرفش التي تم تجميدها في هذا القطاع، بمعنى غادي يبقى لنا 600 مليون درهم تقريبا.

هت ترشيد نفقات التسيير. وبما أن الحكومة تختار تنفيذ ما سبق الالتزام به في إطار الحوار الاجتماعي وعدم المساس بالأجور التي ستكلف هذه السنة 100 مليار درهم، انتقلنا في 2005 من 60 مليار درهم ل 100 مليار ديال الدرهم في أقل من ست سنوات تقريبا، ضاعفنا الكتلة ديال الأجور اللي كنعطيوا للموظفين من الميزانية العامة لسنة، فإننا اضطررنا إلى وقف جزء من نفقات الاستثمار المعتمد.

آثار هذا القرار بصفة عامة على الاقتصاد الوطني، للأسف فقد أثيرت مغالطات كثيرة حول هذا الإجراء وتداعياته على المقاول والاقتصاد الوطني، والحال أن الأمر يتعلق بوقف 8 في المائة من نفقات الاستثمار العمومي الإجمالي وهو قرار أملمته عوامل موضوعية وتحكمت فيه مراعاة المصلحة الوطنية وصيانة سيادة القرار الاقتصادي الوطني.

ومهما يكن، فإن هذا القرار لا يستهدف الاستثمارات والمشاريع جاري تنفيذها ولا حتى المشاريع التي لم تنطلق بعد وتكتسي طابع الأولوية. كما أن هذا الإجراء يعني الميزانية العامة للدولة ولا يمس المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، يعني الاستثمار اللي كان في المؤسسات العمومية هو الأكبر والاستثمار اللي كان في الجماعات المحلية غايبقى بحال اللي كان متفق عليه النهار الأول. بل أكثر من ذلك، فإن الحكومة عملت على تسريع وثيرة تنفيذ استثمارات المؤسسات العمومية من خلال الحرص على انتظام عقد مجالسها الإدارية، الشيء الذي لم يكن دائما بنفس الطريقة والمصادقة على ميزانيتها في الآجال المحددة مما جعل نسبة إنجاز استثماراتها تعرف تحسنا في سنة 2013، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 17 في المائة زيادة نهاية مارس 2013 مقابل 13 في المائة في نفس الفترة من سنة 2012، يعني في هاد 4 شهور هذه حققنا 17 في المائة من الميزانية ديال الاستثمار ديال



تخصيص 329.5 مليون درهم لمشاريع السقي في المجال القروي و203.8 مليون درهم للفلاحة التضامنية التي تم صغار الفلاحين. كما يتم تخصيص 214.2 مليون درهم في إطار حصة الإسكان لدعم المشاريع المندمجة في العالم القروي، إضافة إلى مشاريع تحت الدراسة ستحظى بتمويل من صندوق التنمية القروية. بالإضافة إلى هذا، تم برسم 2013 دعم ومواصلة مجموعة من المشاريع الممولة في إطار ميزانية المؤسسات العمومية أو الحسابات الخصوصية، منها: برنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب، تم رصد 725 مليون درهم، هاد الشي في هاد العام، 15 مليار ديار الدرهم توقفت 725 مليون درهم من ميزانية المكتب الوطني للماء الصالح للشرب و150 مليون درهم من الميزانية العامة للدولة لتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب؛ البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، تم رصد 504 مليون درهم عن طريق الصندوق الخاص بالطرق إضافة إلى 100 مليون درهم من خلال ميزانية وزارة التجهيز والنقل؛ برنامج الكهرباء القروية الشاملة، تم رصد 1,16 مليار درهم لهاد البرنامج، تمول في إطار الميزانية المكتب الوطني للماء والكهرباء والماء الصالح للشرب، هذا في العام اللي 15 مليار درهم توقفت، مامنعناش باش نرصدوا 1.16 مليار درهم للكهرباء القروية.

وختاماً، أود مجدداً التأكيد على أن الحكومة اتخذت هاد القرار مستحضرة آثاره المحتملة على الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف الحفاظ على التوازنات الكبرى والمصادقية التي تتمتع بها بلادنا دولياً والتي ما فتئت تتأكد رغم تشويش المشوشين. اتخذت هذا القرار مستحضرة آثاره على الاقتصاد الوطني وذلك بهدف الحفاظ على التوازنات الكبرى والمصادقية التي تتمتع بها بلادنا دولياً. كما تم اتخاذ الإجراءات الضرورية لتفادي الانعكاس السلبي لهاد القرار على المشاريع التنموية

أما في قطاع التجهيز والنقل، فإن حصة العالم القروي من الاعتمادات التي تم وقفها لا تمثل إلا 6,7 في المائة 134 مليون درهم من أصل 1,7 مليار درهم من الاعتمادات المجددة، علماً بأن هذا المبلغ المجدد قد تم تعويضه كلياً في إطار فائض مداخيل الصندوق الخاص بالطرق الذي سجل عند نهاية 2012 مبلغ 1.079 مليار درهم، بمعنى أنه التجهيز ماغادي يتأثر حتى بشي حاجة.

وفيما يتعلق بقطاع التربية الوطنية، فإن وقف الاعتمادات اقتصر على بعض العمليات التي كان من المقرر إنجازها على المستوى المركزي: نظم المعلومات؛ إصلاح المباني الإدارية؛ أو بعض العمليات التي كانت مقررة في بعض المدن الكبرى.

وبالنسبة لوزارة الفلاحة والصيد البحري، فإن قرار وقف التنفيذ جزء من ميزانية الإستثمار هم على الخصوص ما يلي: دفعات لفائدة الصندوق للتنمية الفلاحية بمبلغ 295 مليون درهم، لكن لن يكون لها أي تأثير باعتبار أن هاد صندوق قد حقق فائضاً مهماً خلال السنة المنصرمة. الإعتمادات المرصودة لإنجاز عمليات غرس الأشجار المثمرة وتنمية الإنتاج النباتي والحيواني وخلق وحدات لتثمين المنتوجات الفلاحية، باعتماد يبلغ حوالي 350 مليون درهم. وهم بالخصوص المشاريع الجديدة التي تعرف بعض الصعوبات في التنفيذ من خلال هذه السنة: البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري والبرنامج الوطني لتجهيز المناطق الموجودة بسافة السدود المنحزة أو تلك الموجودة في طور الإنجاز بغلاف المالي يصل إلى 525 مليون درهم.

وبالمقابل، ينبغي التذكير أنه تم رفع ميزانية صندوق التنمية القروية ومناطق الجبال لتصل إلى 1,5 مليار درهم برسم سنة 2013، حيث كان فقط مليار درهم. وقد تم



هناك أورش عدة للتدخل في العالم القروي "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية" نهنكم على الرفع من مبلغه 100% بين 2011 إلى 2012 وحوالي 100 % من 2012 إلى 2013، لكننا نقترح عليكم السيد رئيس الحكومة، أن لا يكون تدبير هذا الصندوق تدبير قطاعي أو تدبير محلي أو تدبير فوقي. أنتم من أجل ضمان نجاعة التدبير، أحدثتم لجنة حكومية تتكلف نه. نقترح عليكم إصدار مذكرة للولاة والعمال يستشيرون فيها المنتخبين، يستشيرون فيها الجماعات، المجتمع المدني، من أجل اقتراح المشاريع ذات الصلة، أيضا القطاعات الحكومية ذات الصلة، استحضار أيضا البرنامج الوطني للوحدات، استحضار أيضا الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الوحدات. يعني هناك رزمة متعلقة بهذا النوع من المشاريع، يجب أن تقترح على الصعيد القاعدي. "المغرب الأخضر" يجب استهداف الفلاح الصغير، مول الكمون، مول الناغدة، مول العش، الفلاح الصغير. أيضا أصحاب التعاونيات التي لم تستطع لحد الساعة أن تواكب بما يكفي مساطر الدعم وأن تواكب بما يكفي مخطط "المغرب الأخضر". نقترح عليكم أيضا أن تدخلوا بقوة إلى ورش السكن الاجتماعي بالعالم القروي، السكن الاجتماعي المجهز، السكن الاجتماعي القانوني. المدن لا تستطيع أن تتحمل المزيد، المفروض أنه عندنا خصاص مهول، أراضي الجموع متوفرة، كلفة التجهيز مقدور عليها، المفروض أن يكرم سكان العالم القروي من خلال تجزئات قانونية ولوزارة السكنى الشرف أن تقتحم هذا الورش. الإستثمار في أراضي الجموع يجب أن تتحمل سلطات الوصاية كامل المسؤولية في حماية النهب الذي تتعرض له أراضي الجموع، عندنا نماذج ديال الأراضي كتكريها الدولة، بعد أيام تملك لأفراد، بعد أيام تحفظ. المرجو من السيد رئيس الحكومة، أن تتحمل الحكومة كامل المسؤولية في حماية

والجارية أو التي تمت برمجتها وتكتسي طابع الأولوية. وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، إذن نمر الآن إلى التعقيبات ومناقشة جوابكم. الكلمة للسيد النائب عبد الله الصغيري عن فريق العدالة والتنمية، للتعقيب باسم فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد عبد الله الصغيري :

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد رئيس الحكومة نهنكم ونهنى حكومتكم على هذه الثقافة السياسية الجديدة الثقافة التي تقوم على مفاهيم الوضوح والشفافية والمصادقية والجرأة، هاته الثقافة لا يستطيع أن يمثّلها إلا أولوا العزم من رجالات الدولة الأفداد، أما المهورسون بغير ذلك فلا يكون لهم منها نصيب.

السيد رئيس الحكومة، تأبى حكومتكم إلا أن تصارح المواطن بالحقيقة ولذلك أدت ضريبة المعقول الذي ما فتئتم ترسخونه في منهج تدبيركم للسياسات العمومية، وفاء للمواطن الذي ما كانت السلطة إلا من أجله ولخدمته، فلا يستخفنكم الذين لا يوقنون ورحم الله المتنبى حين قال:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم

وتأتي على قدر الكرام المكارم

وتعظم في عين الصغير صغارها

وتصغر في عين العظيم العظام



السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمد أبو الفرج عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد أحمد أبو الفرج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي، النواب المحترمون،

أقدمت الحكومة مؤخرا على اتخاذ مرسوم يقضي بوقف تنفيذ 15 مليار درهم من الإعتمادات المخصصة للإستثمار برسم الميزانية العامة لسنة 2013، هذا القرار الذي طرح أكثر من تساؤل وملاحظة ونقاشا مستفيضا، ليس فقط على المستوى الوطني بل أيضا على مستوى لجنة المالية والتنمية الإقتصادية بمجلس النواب.

الملاحظة الأولى: هل كانت الحكومة مضطرة بالفعل للتقليص من اعتمادات الإستثمار لمواجهة الأزمة الإقتصادية والمالية والإرتفاع الصارخ لعجز الميزانية، بعدما سبق لكم أن أكدتم على لسان وزيركما في المالية، بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية 2013، أن الحكومة اتخذت خيارا ذكيا وناجعا، انطلاقا من وعيها بالظرفية الإقتصادية وواقع الأزمة وتحليلاتها مرتكزة على الرافد الأساسي والوحيد وهو تشجيع ومواصلة وتقوية الإستثمار العمومي المنتج لفرص الشغل خاصة الشباب ؟

الملاحظة الثانية وتحم كيفية تعاون الحكومة مع فرقائها في مقدمتهم البرلمان، ذلك أن الدستور يعتبر أن الحكومة والبرلمان شريكان بنفس الصلاحيات فيما يخص الحفاظ على توازن مالية الدولة كما ينص على ذلك الفصل 77 من

هاته الأراضي وتسهيل مساطر الإستثمار لذوي الحقوق ولغير ذوي الحقوق.

العالم القروي يسود فيه الفقر، المعاهد والمراكز الجامعية بعيدة عن المراكز، الهدر المدرسي مستمر. لذلك، فإن موجبات تعميم المنحة في العالم القروي وخاصة في المناطق المشمولة بجبر الضرر، سيكون تشريف تاريخي وأي تشريف لهذه الحكومة. يجب على هذه الحكومة أن تدعم السياحة الصحراوية والجبلية. يجب أن تكرر نهج الحكامة الذي تتبعه على مستوى تدبير المعادن وتدبير المقالع. كما نثير انتباهكم السيد رئيس الحكومة، إلى أن العالم القروي يعاني على مستوى العدالة المجالية والعدالة التنموية في توزيع مبالغ التهيئة وإعادة الهيكلة والتأهيل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نحن نقدر تقديرا عميقا الظروف التي تحيط بهذه التجربة الحكومية وتعيق أداءها، لكننا في الآن نفسه نعي جيدا الفرصة الهامة المتاحة لهذه الحكومة لتسريع وتجويد الأداء، المصادقية السياسية والصلاحيات الدستورية والثقة الملكية والسند والامتداد الشعبي، إنه زخم حقيقي لا تصمد أمام هوله المحاولات البئيسة المقامرة لفلول مجاهي الإصلاح، فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا.

هذه الحكومة حكومة إصلاح، هويتها الإصلاح وسبب وجودها الإصلاح، فإما أن تكون هذه الحكومة بالإصلاح أو لا تكون، وما سوى ذلك جزئيات وتفصيل. إصلاح المقاصة-إصلاح الضرائب-إصلاح العدالة-إصلاح التقاعد-ورش الجهوية-ورش المجتمع المدني، واجبات وقت واقتحام جبهاتها لم يعد اليوم يتحمل الإنتظار.

فإن لم يكن إلا الأسنة مركبا فما حيلة المضطر إلا ركوبها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



والمستشفيات والمراكز الصحية، مع العلم أن هذه البرامج تم أولاً وقبل كل شيء تأهيل العالم القروي وتنميته وتحسين مستوى عيش ساكنته وفك العزلة عنه، علاوة على أن الحكومة التزمت بالرفع من الإعتمادات المرصودة لـ "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية" من 1.5 مليار إلى 2 مليار درهم. وللأسف، فإن نسبة إنجاز هذا الصندوق، حتى حدود أواخر أبريل 2013 تبقى 0 %، مما سيؤثر سلباً على وضعية العالم القروي وساكنته.

كنا نأمل السيد رئيس الحكومة، أن تحظى الاقتراحات التي تضمنتها مذكرة اللجنة المركزية لحزب الإستقلال بخصوص التدابير البديلة الكفيلة بتدبير الظرفية الإقتصادية الصعبة وإيجاد الحلول القمينة بإعادة التوازن للمالية العمومية وإعطاء دينامية جديدة للإقتصاد الوطني بالدراسة، وفتح نقاش مسؤول بشأن مضامينها لكونها تركز على تدابير تساهم في تجاوز إشكالية عجز الميزانية العمومية ودون المس بالقدرة الشرائية للمواطنين بما فيها: محاربة الفساد واقتصاد الربيع؛ مكافحة التهرب والتملص الضريبي؛ تعزيز المداخيل الجبائية والإستثنائية؛ وإصلاح حكامه نظام الدعم واسترجاعه من الفئات الميسورة وغيرها من الإجراءات البديلة التي تضمنتها مذكرة حزب الإستقلال.

كما كنا نأمل السيد رئيس الحكومة، أن تتم مناقشة هذا القرار داخل لجنة المالية والتنمية الإقتصادية قبل تطبيقه لضمان إشراك الفرق النيابية، أغلبية ومعارضة، في بلورة قرار يراعي الظرفية المالية ويعزز الثقة في عدد من المؤسسات وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد النائب المحترم الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمد مبديع رئيس الفريق الحركي، فليتفضل مشكوراً.

الدستور، في الوقت الذي يقع فيه تغييب البرلمان ويتم إصدار بطريقة أحادية من طرف الحكومة منشور في 25 مارس يرمي إلى تفعيل هذا القرار حتى قبل إصدار المرسوم في 05 أبريل 2013 ومراسلة البرلمان من أجل إخباره بواسطة لجنة المالية والتنمية الإقتصادية طبقاً لمقتضيات الفصل 45 من القانون التنظيمي للمالية، مع العلم أن هذا المنشور كان وراء تعطيل عملية إنجاز النفقات لكونه ربط بين التأشير على عمليات الالتزام لمختلف الإدارات العمومية بخصم المبالغ المقترح تجميلها، الأمر الذي ساهم في تقليص مستوى إنجاز العمليات المرجحة، في الوقت الذي كنا فيه نأمل تفعيل أحكام الدستور بما يضمن تعاون وتوازن وتكامل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بانعكاس هذا القرار على الإقتصاد الوطني الذي يصعب تقييمه مادامت الحكومة لم تقدم للبرلمان التوزيع المجالي ونوع البرامج القطاعية التي تمت إيقاف تنفيذها.

ونظراً لضيق الوقت الذي لا يسمح مناقشة هذا الآثار بالتفصيل، فسكنفتي بتبنيهم لما لهذا القرار من انعكاسات سلبية على العالم القروي، تتمثل أساساً في:

- تقليص الإعتمادات المخصصة لبرامج ومشاريع تمه التربية الوطنية بـ 957- مليون درهم، وما يترتب عن ذلك من إلغاء لمؤسسات تعليمية كان من المفروض أن تستوعب التلاميذ في سن التمدرس خاصة بالعالم القروي؛
- التجهيز والنقل بـ 1.8- مليار وما يترتب عن ذلك من انعكاسات سلبية من فك العزلة عن العالم القروي؛
- قطاع الماء والبيئة بـ 1.5- مليار؛
- قطاع الفلاحة بـ 2.2- مليار درهم؛
- قطاع الصحة بـ 650- مليون درهم، وما قد يترتب عن ذلك من آثار سلبية على بناء المستوصفات



النائب السيد محمد مبيدع رئيس الفريق الحركي:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد رئيس الحكومة، كنت محضر ورقة فيها عدة نقط أناشدكم فيها أن تتراجعوا عن الإقتطاعات التي كانت مرصودة للعالم القروي، وجاء خطابكم مخالفا لذلك. طمتمونا وقتلوا لنا أن كل شيء بقي في موضعه، وما طرحناش هاد السؤال السيد الرئيس من العبث، لأن البادية المغربية هي العمود الفقري ديال الإقتصاد الوطني، وديال الإستقرار السياسي والإجتماعي ديال البلاد ديالنا.

ورغم أنكم طمتمونا اليوم وكنشكركم وكنشكر السادة الوزراء، وأكدتوا لنا اليوم كلام سمعناه من الوزراء ديالكم حول الانشغالات ديالكم اتجاه العالم القروي، إلا أننا اليوم لازلنا نعيش خصاص كبير في السكن وفي التعليم، وفي الصحة، كاي سببتارات ما عندهموش الطبعة، ما عندهموش المرضين، كاي أقسام ما باقين ما عندهموش المعلمين طيلة السنة حتى اليوم.

بغينا تفعيل حقيقي لسياسة المدينة للارتقاء بالبادية، اليوم ضواحي المدن تعج بالفقراء القادمين من البادية، يعني المحور ديال القنيطرة تزدا مع الرباط والرباط تزدا مع المحمدية وتزدا كذلك مع الدار البيضاء ومشات حتى لآسفي خط واحد، كلهم نازحون من العالم القروي، ما صابوا فين يسكنوا ما صابوا الماء، ما صابوا الضوء، ما صابوا التعليم، ما صابوا الصحة.

أملنا فيكم كبير السيد رئيس الحكومة، وحننا معاكم ونقاويوكم، في تحالف قوي ومستمر إن شاء الله باش نرجعوا البلاد ديالنا الثقة، أننا الشعب المغربي أعطانا الثقة في وضعية استثنائية اللي مشات بأنظمة واليوم حنا الحمد الله كنعموا

بالاستقرار. ونتمنى الأزمة لا المالية ولا الاقتصادية وحتى الشبه السياسية، أن نجلس عليها الأرض ونلقاها عليها الحل لأن المغرب محتاج أننا نتعاونوا، المغرب اليوم محتاج لكلمة واحدة، لقوة متعاضدة ومتآزررة ومتضامنة، لأن الفقر يحدق بنا والأعداء تحدق بنا كذلك.

السيد الرئيس،

بغيت نرجع العالم القروي ونتمنى على الله تأخذوا الكلام ديالي لأن صادق وأنا جاي من الفقيه بنصالح ومن النواحي وعارف الفلاح، الحمد لله على بلادنا هاد العام كانت السنة مزيانة، ولكن الخصاص في عدة قطاعات: التكوين المهني إلى آخره. نتمنى على الله أن الصندوق ديال التنمية القروية تنظروا له بواحد النظرة يعني واقعية أكثر، تيصعاب علينا نتصوروا أنه غادي تدبر من المركز من عند رئيس الحكومة، نخلقوا آلية محلية يسهر عليها المنتخبين والعمال والولاية اللي هما غادي يكونوا على دراية حقيقة بالواقع ويسهروا عليه وينتجوا ويرمجوا ويعني يسيروه بطريقة واقعية أكثر.

نادينا دائما في حزب الحركة الشعبية بأن العالم القروي تكون عنده واحد الأهمية خاصة، ونادينا إبان إنشاء هاد الحكومة الموقرة أن تكون له هيئة على مستوى الحكومة تدبر أموره وتصرف انشغاله وتهتم بانتظاراته نتمنى إن شاء الله أن هذا النداء يلقي آذانا صاغية، شكرا لكم جميعا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة الآن للسيد النائب

المحترم فؤاد حجير عن فريق التقدم الديمقراطي.

السيد النائب فؤاد حجير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،



السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

زميلاتي النائبات المحترمات،

زملائي النواب المحترمين،

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة على جوابكم وعلى التوضيحات المطمئنة التي قدمتموها لنا في موضوع يكتسي أهمية بالغة، في سياق الأزمة العالمية الراهنة وتأثيرها المباشر على بلادنا التي تعيش في ظل وضعية اقتصادية ومالية صعبة أصبح الجميع يقر بها.

واسمحوا لنا السيد رئيس الحكومة، أن ندلي ببعض الملاحظات في الموضوع:

أولا: نشمن في الفريق التقدم الديمقراطي التدابير الاحتياطية التي اتخذتها الحكومة، حيث جعلت من هذا الإجراء إطارا يدخل ضمن تقنية تدبير الميزانيات الرامي إلى ترشيد الموارد وتحقيق فعالية النفقات العمومية. ونتفهم كذلك سعي الحكومة من أجل تدبير جيد للأموال العمومية، وبالتالي نعتبر أن قرارا من هذا النوع كان ضروريا بالنظر لوضعية الميزانية العامة الغير المطمئنة، حيث أن معدل العجز تجاوز 7% مع معدل ادخار عمومي سالب كما هو الحال بالنسبة كذلك للميزان التجاري وميزان الأداءات.

ثانيا: نسجل بشكل إيجابي أيضا كون القرار لن يمس إلا الاستثمارات المدرجة في الميزانية العامة ولا يتعلق بالاستثمارات التي تخص الشركات والمؤسسات العمومية التي تحظى بحصة الأسد، كما لا يهم أيضا استثمارات الحسابات الخصوصية للخزينة وهذا أمر في غاية الأهمية.

ثالثا: نعتبر في فريقنا أن قرارا من هذا القبيل كان صائبا بالنظر للتحديات الاقتصادية والمالية الصعبة التي تمر منها البلاد وفرضته استعجاليات هذه التحديات، مما يدعوا بالمقابل

إلى اليقظة والحظر، أولا للحرص على استقلالية القرار الإقتصادي لبلادنا، والعمل ثانيا على الحيلولة دون تأثير التوازنات الماكرو-اقتصادية على التوازنات الإجتماعية، مما يتطلب من الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المعيقات والإكراهات ضمن برنامج عمل وخطة على المدى القصير والمتوسط من شأنها توفير هامش التحرك الذي مازالت تتوفر عليه بلادنا رغم الصعوبات وحساسية الظرفية الإقتصادية والمالية العالمية.

رابعا: إن القرار من دون شك ليس له كبير الأثر على مستوى عيش السكان وعلى نوعية الخدمات العمومية الأساسية، لكن بالمقابل، يمكنكم السيد رئيس الحكومة، تحقيق المزيد من خلال الإستهداف المباشر للنفقات وفعاليتها الجيدة للحفاظ على الإستقرار الإجتماعي والسياسي الذي تنعم به بلادنا، مما يستدعي وبسرعة تفعيل الإصلاحات في المجال الجبائي وصندوق المقاصة وأنظمة التقاعد وجميع الأوراش ذات الصلة بالحكامة وفي مقدمتها ما يتعلق بالقانون التنظيمي للمالية.

السيد رئيس الحكومة،

نجدد التأكيد في فريق التقدم الديمقراطي على كون العالم القروي يعاني من عدة صعوبات ترتبط بالعجز الحاصل في البنيات الطرقية، والصحية، والتعليمية، والكهرباء والسكن، وضعف تشجيع المقاولات الفلاحية الصغرى والمتوسطة على الإستثمار الكفيل بخلق فرص الشغل للشباب والعاطلين، وحماية الفلاحين الصغار من المنافسة الشرسة والقروض التي تثقل كاهلهم، وتفعيل "المخطط الأخضر" كقاطرة لتنمية فلاحية عصرية قادرة على الإستجابة للمتطلبات الداخلية وروح رهانات التنافسية على المستوى الدولي، وتطوير أعمال الإرشاد الفلاحي ودعم الإقتصاد الإجتماعي وغيرها من المشاكل



ومستويات أخرى وكثيرة تتطلب حلولاً هيكلية وشمولية ومستعجلة.

وإذ نذكر في فريقنا بهذه المشاكل والتحديات، نؤكد في الوقت نفسه على أن الجهود لا يستهان بها بذلت من أجل النهوض بأوضاع العالم القروي وفك العزلة عنه في عهد الحكومات السابقة ومنذ حكومة التناوب التوافقي، وهي الجهود التي كرستها الحكومة الحالية إيجابياً، في إطار الإستمرارية، مما جعلها تفتح عدة أورش ومشاريع تستهدف تفعيل التنمية الشمولية في العالم القروي ضمن الإنسجام مع التوجهات المسطرة في البرنامج الحكومي والتوجهات التنموية والإجتماعية التي تبنتها الحكومة في قانون المالية لسنة 2013، وذلك بتخصيص إعتمادات مالية مهمة لصندوق التنمية القروية ومبادرة الحكومة ووضع الإطار المؤسسي الكفيل ببلورة وتنفيذ استراتيجية مندمجة للخدمات الإجتماعية الأساسية.

وإذ نجدد في فريق التقدم الديمقراطي مساندتنا المبدئية للحكومة للسير قدماً من أجل تفعيل الإصلاحات التي يعلق عليها شعبنا آمالاً واسعة وعريضة والتدابير التي اتخذتها. ونتساءل معكم السيد الرئيس اليوم، عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة للرفع من مستوى تنفيذ الميزانية المتعلقة بالمشاريع المبرجة بالعالم القروي، ونطرح هذا التساؤل ونأمل من الحكومة أن ترفع من وتيرة عملها واستثمار الوضع الراهن من أجل تفعيل الإصلاح البنوي الذي يطمح إليه الجميع والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد النائب المحترم، شكراً السيد النائب المحترم. نعطي الكلمة للمجموعات النيابية، الكلمة لمجموعة الوسط النيابي السيد النائب المحترم محمد عبد العالي هلالي.

النائب السيد عبد العالي محمد هلالي:

شكراً السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يعد الإستثمار شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. شريطة إقرار أن هذه الإستثمارات تتوفر على الإمكانيات التي تجعلها تساهم في تأهيل اليد العاملة والإنتقال التكنولوجي. ومبدأ خصم 15 مليار درهم من الإستثمارات ليس شيئاً جديداً في مضمونه بالنسبة للمغرب، وإنما تاريخياً ثبت أن صرف ميزانية الإستثمارات في واقع الحال لا يتجاوز 60 إلى 65 في المائة، وذلك إما بسبب عدم قدرة الإدارة المغربية على إنجاز كامل مجموع الإستثمارات أو بسبب عدم توفر الإمكانيات اللازمة لتوفيرها.

كل ما يمكن قوله بالنسبة لهذا المبلغ هو أنه تم بطريقة غير مدروسة، ينقصها قلة التواصل وعدم شرح واقع الأزمة الاقتصادية ببلادنا، إذ سجلنا عجزاً مزدوجاً يتكون من عجز الميزانية وعجز ميزان الأداءات.

وفي هذا الإطار، لقد سبق أن أكدنا أنه من الواجب فرز مجمل الاستثمارات المزمع إنجازها بهدف الاحتفاظ فقط بالاستثمارات التي تتوفر على مردودية داخلية واضحة يكون واقعها إيجابياً على التنمية الاقتصادية.

السيد الرئيس:

شكراً، انتهى الوقت السيد النائب المحترم، شكراً.

النائب السيد عبد العالي محمد هلالي:

تصوروا معي دقيقة واحدة.. لا.. أقول للسيد رئيس المجلس دقيقة واحدة لهذه المجموعة، هل هذا معقول؟



السيد الرئيس:

هذا هو توزيع الوقت الذي نتفق عليه..شكرا، شكرا. الآن لكم الكلمة السيد رئيس الحكومة للإجابة على هذه التعقيبات.

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وأله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس،

السادة النواب المحترمون،

السيدات النائبات المحترمات،

الحضور الكرام،

أنا، بكل صدق، يعني الوقت لا يسعفني باش نزيد التوضيحات كلها اللي في الصدر ديالي، ولكن كنبغي نقولكم واحد القضية، لو كان بغيانا هاد 15 مليار ديال الدرهم مايعرف حتى واحد ما عدا الناس ديال الحكومة أننا نقصناها من الاستثمار كان سهل علينا، واحد وزير سابق قال لي علاش مادرتوش هاد القضية راه كانت عادية عندنا فيما سبق. لا، ما بغيانش، حنا جينا بوضوح وبصراحة قلناها للناس، وجينا بالطريق القانونية، لأن ديك الساعة كيتفقوا مع الوزراء داخل الحكومة باش ما يصرفوش هاد الميزانيات وما يدخلوش في هاديك المشاريع. احنا لا، جينا بوضوح وبصراحة، لأننا كنعقدوا باللي اليوم مابقاتش الحكومة اللي كتجي كنعرف تدوز الأشياء للشعب بإشعار ولا ما يشعرش، اللهم نكونوا معكم واضحين ونكونوا معكم يعني في إطار الشفافية المطلقة ونحنا يكون التصرفات ديالنا السياسية فيها بعض الأمور المؤهلة، ولكن احنا كنعقدوا إجراءات مؤهلة لصالح الشعب والمجتمع،

وكننعقدوا بأن الشعب والمجتمع كيفهم هاد الشي وكيعرف ولهذا يتقبلها منا، ولهذا هاد الطريق هادي راه غانتمو غاديين فيها.

ونبغي نقول بالمناسبة، باللي الإصلاح ديال المقاصة والإصلاح ديال التقاعد والإصلاح ديال الضريبة والإصلاح ديال العدالة غادي نمشيو فيه إن شاء الله الرحمن الرحيم، لأنه ساهل عليا أنا ندير الخاطر للناس، ولكن واش يمكن لي نغرق السفينة ديال المغرب باش ندير الخاطر للناس؟ خاصكم تعرفوا باللي رئيس الحكومة كيتحمل المسؤولية، واش غير نبدا نعطي للناس الزيادات ونصاوب ليهم ذاك الشي اللي بغاوا واللي كيتصوروا فيه المصلحة ديالهم ونتسلف الفلوس أكثر من الحكومات اللي سبقاتني، وصلنا ل 360 مليار ديال الدرهم اللي كتسالنا في الخارج، اسمعوا مزيان أش كنعقول ليكم، وباش يكون الحكومة ديالي عاجب الحال الناس منها، نتموا غاديين كنعرقوا السفينة ديال البلاد ونكشروا في الديون وتكون النتيجة ديك الساعات لا قدر الله التدخل ديال الآخرين. راه فحال الأسرة، إلا كنت كتحتاج كتمشي البنك كتسلف، ولكن إلا مابقيتش كترد إلا تجاوزت الحدود ديال الجهد ديالك، البنك ماتيقاش يشوف فيك بنفس الطريقة ماتيقاش يسلفك وإلا كان من الممكن كيتدخل وكيحجز ليك الدار ديالك وكيحجز السيارة ديالك وذاك الشي لا قدر الله كتسبب في الخراب ديال الأسرة.

فأنا ماجيتش لهنايا باش نخرب البلاد ولا باش نخرب الاقتصاد ديال المغرب، جيت لهنا باش يكون الناس داك الساعة راضيين عليا ويصوتوا عليا، إلا بغاوا يصوتوا عليا على خاطرهم ما بغاوش يصوتوا عليا لهم واسع النظر، أنا جيت باش ندير الإصلاح والإصلاح غانديروا مهما كلفني، باش تكون الأمور واضحة.



الجاي، المستشفى اللي مابنيهاها هاد العام نبنوها العام الجاي، والطريق اللي مادرتها هاد العام نديروها العام الجاي.

وبالمناسبة، بغيت نقول للإخوان اللي تكلموا على العالم القروي وموضوعه، أنني حساس جدا لهاد الموضوع جدا، كنتأثروا حنا في هاد الحكومة كنعترضوا بأننا جيانا بواحد الطريقة اللي كتلزمنا بنقاو مراتبطين بالدرجة الأولى بالناس اللي صوتوا علينا، والناس اللي صوتوا علينا ولا ماصوتوش علينا، يكونوا في البادية ولا يكونوا قبل من الانتخابات اللي صوتوا علينا، ومن بعد الانتخابات المغاربة كاملين، با تقول لهم، لا الفقراء ديال المدن والمساكين ديال المدن ولا ديال البادية راه القلوب ديالنا معهم، وراه هاد الشي هاد ما كيتصلحش وما كيتغيرش بسرعة، خاصنا شوية ديال الوقت. الحمد لله اللي جاب ربي هاد السنة فلاحية جيدة، ولكن نبغوا نقول ليهم بأنه المشاكل اللي عندهم، سواء تعلق الأمر بالمستشفيات واحنا كان نشوفوا مع السيد الوزير الصحة حلول اللي غنحلوا بها إن شاء الله المشاكل ديال المستشفيات، غادي نشوفوا أطباء من المدن ويبقوا يمشيو ولو مرتين أو ثلاثة في الأسبوع. غادي نشوفوا المدارس بالنسبة للمشاكل اللي فيها، غادي نشوفوا السكن المشاكل اللي فيه واحا كاين صعوبة، لأن الناس في البادية ماتيبغوش يتجمعوا لنا في بلاصة واحدة كل واحد كيبغي يحافظ على البلاصة اللي هو ساكن فيها. فهاد المشاكل كلها، هي المهم في هاد الحكومة ماشي واش بنجزات ولا مانجزاتش، هاد الحكومة القلب ديالها مع المشاكل الحقيقية ديال الوطن، ماعولاش تدير شي حاجة أخرى ما عدا تنجح في العمل ديالها باش تقدم الوطن. إلا جاب الله وتقدم الوطن مبارك مسعود، صوتوا عليها الناس ماصوتوش عليها على خاطرهم، المهم عندها هو أنه نمشيو في اتجاه، هو أن هاد الحكومة هذه ماجايش باش تدير مصالح شخصية. ومن الطبيعي أن كل

وفيما يخص هاد القضية، باش يعرفوا الإخوان أنه هاد الشي اللي عملنا كله يا الله غادي يوفر علينا حوالي 9 مليار ديال الدرهم، 15 مليار ديال الدرهم في جميع الأحوال ماكانش غنكونوا قادرين باش نصرفوها كاملة، ولكن حنايا ملي جنيا وحبسنا هاد 15 مليار ديال الدرهم غادي ينقص علينا ما عدا 9 مليار ديال الدرهم effective والشي الآخر راه كنعلموا منين غادي نجيبوه من أمور أخرى، لأنه اللي مهم كاين عندنا وهو المؤسسات العمومية اللي درنا 180 مليار ديال الدرهم إذا حيدت منها 60 كتبقى 120 مليار الدرهم في المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، هادي خليتها ماقصناش. ومن 60 مليار الدرهم +21 مليار ديال الدرهم مرحلة من السنة الماضية، يعني حوالي 80 مليار ديال الدرهم، حيدنا 15 مليار ديال الدرهم، بمعنى حوالي يعني 15 في المائة تقريبا ماكملناش. ولهذا احنا، خاص المغاربة يفهموا أنه وخا هاكك، ومشينا حوانا كلشي المشاريع اللي عندها الأولوية مانقيسوهاش، المشاريع اللي بدأت مانقيسوهاش ولكن المشاريع اللي ممكن نأجلوها من هاد السنة للسنة المقبلة ممكن. وهذا بسيط، فحال شي واحد كيبيني الدار ديالو وفي نفس الوقت عندو مصاريف ديال الماكلة والشراب والقرايا ديال الدراري، كلشي داك الشي ماقاسوش ولكن البني ديال الدار قال أودي إذا تميت غادي كنبني الدار بماد الوتيرة هذه، غانوصل لنتائج بان ليا صعبة، هاد البني ديال الدار مغاديش نوففوش ولكن غادي انعطلوا واحد الشوية، هكذا كيتصرف الأب ديال الأسرة اللي تيكون تيراعي المصلحة الحقيقية ديال الولاد ديالو. مايمكنش هاد الشي هذا يتمس لأنه أولا وقبل كل شيء خاص بعدا، تيقولوا المغاربة "إلا عاش النسر كيعيشوا ولادو"، خاص بعد l'essentiel الأساسي يتعتق وبعد ذلك إن شاء الله الرحمن الرحيم المدرسة اللي مابنيهاها هاد العام نبنوها العام



السيد رئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، شكرا للسيدات والسادة الوزراء على حضوركم، السيدات والسادة النواب شكرا لكم. رفعت الجلسة.

الذين ألفوا المصالح الشخصية يقلقون من طريقة عمل هاد الحكومة، ويلاحظون أنه إلا مشى هاد المنهج في الأخير لا بد غيركونوا مضطرين باش ييداوا يتراجعوا ومايقاوش يحرصوا على المصالح دياهم الشخصية أولى الشعب غادي يتنكر لهم، لأن اليوم كايين نموذج آخر، كيقول للناس ما كايينش غير طريق واحد لممارسة السياسة، ما كايينش غير الاغتناء، كايينة طرق أخرى ديال الجديدة ديال المعقول اللي بغى يقنع ويعيش باللي كتب الله سبحانه وتعالى، واللي ما نساخ منين جا من البادية وما نساخ ملي جا من الأحياء الشعبية، هذا باغي المصلحة ديال البلاد ككل، وهذا الناس اللي ولفوا الاغتناء السريع من السياسة ما عمرهم غايكونوا فرحانين نه. ولهذا التشويش على هذه الحكومة هو تشويش لا يريد أن يتوقف، من الذين ألفوا أشياء غير مشروعة، وهؤلاء أريد أن أقول لهم، افعلوا ما بدا لكم نحن سائرون في طريقنا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.